

الشروط والأحكام

معلومات هامة: تختلف متطلبات وقيود الرموز الشريطية لدى تجار التجزئة وتجار الجملة والجهات الخارجية. باستخدامك موقعنا الإلكتروني، فإنك توافق على الشروط والأحكام الواردة أدناه.

1. تعريف tions

1.1 المقصود بـ "البائع" هو "ضريبة السلع والخدمات"

1.2 "المشتري" يعني أي شخص يقبل عرض أسعار للسلع أو الخدمات من البائع أو يتم قبول طلبه للسلع أو الخدمات من قبل البائع.

1.3 تعني كلمة "السلع" أي سلع يقدمها البائع للمشتري.

1.4 "الخدمات" تعني أي خدمات التي يجب على البائع تقديمها للمشتري.

1.5 تعني "الشروط" وأو "الأحكام" الشروط والأحكام المنصوص عليها هنا وأي شروط خاصة أو إضافية متفق عليها كتابةً من قبل البائع.

1.6 "الكتابة" تشمل الكتابة عبر البريد أو البريد الإلكتروني.

1.7 "الموقع الإلكتروني" أو "الموقع" يعني هذا الموقع الإلكتروني.

2. شروط

2.1 تسري هذه الشروط على جميع عقود بيع البضائع من البائع إلى المشتري. وتعتبر هذه الشروط ملزمة ونهائية لجميع الشروط والأحكام الأخرى، بما في ذلك أي شروط قد يسعى المشتري إلى تطبيقها بموجب أي طلب شراء أو تأكيد طلب أو وثيقة مماثلة.

2.2 لا يكون أي تغيير أو إضافة على هذه الشروط والأحكام ساري المفعول إلا إذا وافق عليه كتابةً مسؤول مفوض حسب الأصول من قبل البائع.

2.3 لا يحق لأي موظف أو وكيل للبائع تقديم أي إقرارات تتعلق بـ لا يجوز الاعتماد على أي بيانات مقدمة نيابة عن البائع إلا إذا تم تأكيد هذه البيانات كتابةً من قبل البائع، ولا يجوز الاعتماد على أي بيانات مقدمة دون تأكيد كتابي من البائع فيما يتعلق بأي عقد.

2.4 إلى حين شحن البائع للبضائع إلى المشتري أو قبول المشتري كتابةً أي عرض أسعار من البائع لتوريد السلع أو الخدمات (أيهما يحدث أولاً) لا ينشأ أي عقد لبيع السلع أو الخدمات.

2.5 يحق للبائع تصحيح أي خطأ أو سهو في أي مواد تسويقية أو قائمة أسعار أو قبول عرض أو عرض أسعار أو فاتورة أو أي مستند آخر صادر عن البائع دون أي مسؤولية من جانبه ودون إخطار مسبق.

2.6 عند قبول المشتري لتسليم البضائع أو قبوله كتابياً لعرض أسعار توريد البضائع أو الخدمات، يُعتبر هذا القبول بمثابة قبول لهذه الشروط.

2.7 باستخدام الموقع الإلكتروني، يقر المشتري بأنه قدقرأ هذه الشروط وفهمها وقبلها ويافق على الالتزام بها.

2.8 إذا كنت تستخدم هذا الموقع الإلكتروني نيابةً عن شركة أو جمعية أو شراكة أو غير ذلك
إذا كان هذا الكيان ("الكيان") يضمن المشتري أنه مخول بالموافقة على هذه الشروط والأحكام وإجراء أي عمليات شراء
للمنتجات نيابة عن الكيان.

2.9 يوافق المشتري سياسة الاستخدام العادل للرموز السريعة الديناميكية والرموز الشرطية ثنائية الأبعاد.

3. طلب قبول

3.1 لا يُعد الإعلان عن أي سلعة أو خدمة على هذا الموقع عرضاً للبيع. ولا يُعد استلامك لتأكيد الطلب (الكترونياً أو عبر
الفاكس أو بأي شكل آخر) قبولاً من جانبنا لطلبك أو تأكيداً لعرضنا للبيع. ويحتفظ البائع بحقه في قبول طلبك أو رفضه لأي
سبب كان.

4. الأسعار

4.1 يبذل البائع قصارى جهده لتوفير جميع المنتجات المعروضة على موقعنا الإلكتروني في المخزون وبالسعر المعلن.
معلومات الأسعار والتوافر على موقعنا هي الأحدث. مع ذلك، قد تحدث أخطاء، ولا تُعد هذه المعلومات ضماناً للسعر أو
التوافر.

4.2 إذا كان المنتج الذي طلبه غير متوفّر للشحن، فسنبذل قصارى جهودنا لإبلاغك
مع العلم أن مواعيد التسليم المتوقعة تعتمد على العديد من العوامل الخارجية عن سيطرتنا، وهي عرضة للتغيير.

4.3 سعر السلع أو الخدمات سيكون السعر الوارد في قائمة أسعار البائع الحالية ما لم يتفق البائع على
خلاف ذلك كتابةً.

5. قسط

5.1 البائع مستعد للنظر في طلبات فتح حسابات ائتمانية من عملاء الشركات بشرط الحصول على مراجع
معتمدة.

5.2 حسابات غير ائتمانية: يجب على المشترين سداد كامل قيمة أي فاتورة قبل شحن البضائع.
5.3 يمكن الدفع نقداً أو بشيك أو ببطاقة ائتمان أو عن طريق التحويل المصرفي.

5.4 يجب على المشترين الذين لديهم حسابات ائتمانية سداد المبلغ بالكامل وفقاً لشروط الائتمان المتفق عليها
والتي لا تتجاوز 30 يوماً من تاريخ الفاتورة ما لم يتفق البائع على خلاف ذلك كتابةً.

5.5 في حال تأخر سداد أي فاتورة، تُحتسب فائدة بنسبة 2% شهرياً من تاريخ استحقاق الدفع بموجب الفاتورة حتى تاريخ السداد. وتحسب هذه الفائدة قبل وبعد صدور أي حكم قضائي.

6. أطعمة لذيدة جداً

6.1 سيتخذ البائع جميع الخطوات المعقولة للالتزام بأي تاريخ تسليم مُقدَّر، ولكن الوقت ليس جوهريًا في هذا التاريخ. ولن يكون البائع مسؤولاً عن أي خسائر تالية أو غيرها تنشأ بشكل مباشر أو غير مباشر عن أي إخفاق في الوفاء بأي تاريخ تسليم مُقدَّر.

التاريخ. يحتفظ البائع بالحق في التسليم قبل تاريخ التسليم المحدد مع إشعار المشتري بإشعار معقول.

6.2 طريقة إرسال جميع البضائع تخضع لتقدير البائع المطلق.

6.3 عادةً ما يتم تسليم البضائع عبر البريد الإلكتروني. تُرسل بعض المنتجات تلقائياً عبر البريد الإلكتروني في غضون دقائق قليلة من الطلب. أما المنتجات الأخرى، فتُجهز يدوياً وتُرسل إليك عبر البريد الإلكتروني في غضون 48 ساعة، وذلك حسب يوم ووقت تقديم طلبك.

7. الملكية و مخاطرة

7.1 عند تسليم البضائع إلى المشتري أو عند الاحتفاظ بالبضائع في مقر البائع بناءً على طلب المشتري، ينتقل خطر البضائع فوراً إلى المشتري.

7.2 يبقى حق ملكية البضائع للبائع حتى يتم سداد فاتورة البضائع بالكامل.

7.3 يحفظ المشتري بالبضائع كوكيل ائتماني وأمين للبائع حتى ذلك الوقت تنتقل ملكية البضائع إلى المشتري، وعليه حفظها وتخزينها وحمايتها وتأمينها بشكل سليم، مع الإشارة إلى أنها ملك للبائع. 7.4 بينما سعر شراء أي بضائع

تظل البضائع التي تم تسليمها إلى المشتري متاخرة عن السداد.

في حال عدم سداد المشتري كامل المبلغ أو جزء منه، فإنه دون الإخلال بأي من حقوقه الأخرى، يحق للبائع استرداد البضائع أو أي جزء منها و/أو إعادة بيعها، كما يحق له دخول أماكن المشتري بواسطة موظفيه أو وكلائه لاسترداد البضائع، ويكون له الحق في استرداد أي مبلغ من المشتري.

التكاليف المتکبدة فيما يتعلق بهذا الاسترداد. 7.5 إلى حين سداد ثمن أي بضائع

لا يجوز للمشتري رهن أو تحويل أي مبلغ على حسابه بالكامل.

طريقة للأمن، أو بأي طريقة أخرى ترهق البضائع التي تبقى ملكاً للبائع.

8. حرب مضادات

8.1 يضمن كل طرف أنه يملك الحق والسلطة الكاملة للدخول في هذا الاتفاق.

8.2 يضمن البائع أنه سينقل إلى المشتري ملكية سليمة للمنتجات. هذا هو الضمان الوحيد المقدم على المنتجات، ويوافق المشتري صراحة على أنه يأخذ المنتجات "كما هي"، ولا يقدم البائع أي ضمان آخر، صريحاً كان أم ضمنياً.

- 8.3 لا يسري ضمان البائع إلا إذا تم دفع فاتورة البضائع بحلول تاريخ الاستحقاق.
- 8.4 باستثناء ما هو منصوص عليه في هذه الشروط، يتم استبعاد جميع الضمانات أو الشروط أو الأحكام الأخرى الضمنية بموجب القانون أو القانون العام أو غير ذلك إلى الحد الذي يسمح به القانون.
- 8.5 لا يعني أي وصف ضمانته بأن المنتجات قابلة للتسويق أو مناسبة لغرض معين.
- 8.6 لا يتحمل البائع مسؤولية أي مشاكل تتعلق بعدم توافق الاستخدام أو المسؤولية تجاه يتحمل المشتري المسؤولية عن أي إقرار أو ضمان ضمانته أو شرط أو بند آخر أو أي واجب بموجب القانون العام عن أي خسارة أو ضرر أو نفقات أو مطالبات تعويض أخرى مباشرة أو غير مباشرة أو خاصة أو تبعية منها كانت طبيعتها، سواء كانت ناجمة عن إهمال البائع أو موظفيه أو وكلائه أو غير ذلك، والتي تنشأ عن أو فيما يتعلق بتوريد البضائع أو استخدامها أو إعادة بيعها من قبل المشتري مهما كانت طبيعتها.
- 8.7 لا يضمن البائع قبول أي بائع تجزئة لمنتجاته المزودة بالباركود.
- لن يكون البائع مسؤولاً عن أي مشاكل تتعلق بعدم قبول أو استخدام منتجات الباركود الخاصة به، ولن يتحمل أي مسؤولية تجاه المشتري بسبب أي عجز أو سبب آخر يمنع قبولها من قبل أي تاجر تجزئة أو تاجر جملة أو أي جهة أخرى. يقر المشتري بأنه قبل شراء أي سلع أو خدمات من البائع، تقع على عاتقه مسؤولية تحديد ما إذا كان لدى تاجر التجزئة الذين ينوي التوريد إليهم أي متطلبات أو قيود محددة تتعلق بالباركود، وما إذا كانت سلع وخدمات البائع مناسبة لهذا الغرض. ولن يكون البائع مسؤولاً عن أي خسارة أو ضرر ناتج عن استخدام أرقام الباركود UPC أو EAN وأو الباركود من قبل المشتري.
- الأطراف الأخرى. 8.8 لا يقدم البائع أي ضمانات أخرى، صريحة أو ضمنية، فيما يتعلق بـ **بضائع، جودة،**
لا يشمل الضمان صلاحية المنتج للاستخدام أو التسويق لأي غرض محدد. يسري ضمان المنتج على المشتري فقط، ولا يشمل أي طرف ثالث. لا تتحمل الشركة أي مسؤولية عن الأضرار اللاحقة أو الناجمة عن أي استخدام للمنتج، أو إهمال، أو سوء استخدام، أو تعديل.
- 8.9 يوافق المشتري صراحةً على أن البائع لن يكون مسؤولاً عن أي أضرار خاصة أو عرضية.
- لا يتحمل البائع أي مسؤولية عن الأضرار اللاحقة أو غير المباشرة أو ما شابهها (بغض النظر عما إذا كانت هذه الأضرار متوقعة أم لا) الناجمة عن الإخلال بالضمان، أو الإخلال بالعقد، أو الإهمال، أو المسؤولية المطلقة، أو أي نوع آخر من المسؤولية المدنية المتعلقة بهذا الاتفاق أو استخدام منتجات البائع. ولا يقدم البائع أي ضمانات بشأن صلاحية المنتجات للاستخدام التجاري أو ملائمتها لأي غرض محدد.
- 8.10 لا يتحمل البائع بأي حال من الأحوال المسؤولية عن الأضرار غير المباشرة أو الخسائر المترتبة مثل (على سبيل المثال لا الحصر) خسارة الأرباح، أو خسارة السوق، أو عواقب التأخير أو الانحراف مهما كان سببه.
- 8.11 تاريخ بدء سريان جميع الضمانات هو تاريخ التسلیم إلى المشتري من البائع.
- 8.12 يتم إخلاء المسؤولية صراحة عن أي أضرار تبعية وعرضية.

8.13 تقتصر مسؤولية البائع في جميع الأحوال على ثمن الشراء المدفوع مقابل السلع أو الخدمات المباعة التي نشأت عنها هذه المسؤلية، ولا تتجاوزه. ويعُد دفع البائع لهذا المبلغ هو الحل النهائي والحصري في حال استنفاد أو عدم توافر أي حل آخر منصوص عليه هنا. ولا يجوز للعميل تفسير هذا البند أو الادعاء بأنه قد أخفق في تحقيق غرضه الأساسي.

8.14 المعلومات والبرامج والمنتجات والخدمات المضمنة في الموقع أو المتاحة من خلاله قد تحتوي هذه المعلومات على أخطاء أو معلومات غير دقيقة. تُضاف التحديثات إلى المعلومات الواردة هنا بشكل دوري. ويجوز للبائع إجراء تحسينات وأو تغييرات على الموقع في أي وقت.

8.15 لا يقدم البائع أي ضمانات بشأن ملاءمة أو موثوقية أو توافر أو دقة أو توقيت المعلومات والبرامج والمنتجات والخدمات والرسوم ذات الصلة على الموقع لأي غرض، وذلك إلى أقصى حد يسمح به القانون المعمول به. تُقدم جميع المعلومات والبرامج والمنتجات والخدمات والرسوم ذات الصلة "كما هي" دون أي ضمان أو شرط. ويتناصل البائع من جميع الضمانات والشروط المتعلقة بهذه المعلومات والبرامج والمنتجات والخدمات والرسوم ذات الصلة، بما في ذلك جميع الضمانات أو الشروط الضمنية الخاصة بالتسويق والملاعبة لغرض معين والملكية وعدم التعدي.

8.16 إلى أقصى حد يسمح به القانون المعمول به، لا يتحمل البائع بأي حال من الأحوال المسؤلية عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو عرضية أو خاصة أو تبعية أو أي نوع، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الأضرار الناجمة عن فقدان الاستخدام أو البيانات أو الأرباح، الناشئة عن أو المرتبطة بأي شكل من الأشكال باستخدام الموقع أو أدائه، أو التأخير أو عدم القدرة على استخدام الموقع أو الخدمات ذات الصلة، أو تقديم الخدمات أو عدم تقديمها، أو عن أي معلومات أو برمج أو منتجات أو خدمات أو رسومات ذات صلة، يتم الحصول عليها من خلال الموقع أو الناشئة عن استخدام الموقع.

8.17 يُقدم البائع أرقام الباركود والملصقات والصور وغيرها من السلع والخدمات بحسن نية. وينت uneven على المشتري اختبارها بدقة قبل طباعتها على أي منتج أو استخدامها. ويتحمل المشتري مسؤولية التأكد من صحة هذه المنتجات أو الخدمات وملاءمتها للغرض المطلوب. ولا يتحمل البائع أي مسؤولية عن أي منتجات أو خدمات غير صحيحة.

9. قوة قاهر

9.1 الـ*Ellen* تتحمل شركة *eller* مسؤولية أي تأخير في التسليم، أو عدم تسليم أي منتجات إذا كان هذا التأخير أو عدم التسليم ناتجاً عن أسباب خارجة عن سيطرتها المعقولة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، القضاء والقدر، وال الحرب، والإرهاب، والنزاعات العمالية، وتأخير أو فشل الموردين أو وسائل النقل، أو الإجراءات الحكومية.

10. إلغاء العقد / إرجاع البضائع / استبدال البضائع المعيبة

10.1 لا يجوز إلغاء العقد بمجرد قبول البائع له، ولا يجوز إرجاع أي بضائع إلا وفقاً لتقدير البائع المطلوب.

10.2 لا يقدم البائع خدمة الإرجاع أو الاسترداد. بمجرد معالجة الطلب،

تُخصص أرقام الباركود للمشتري فوراً وتصبح ملگاً له. لا يملك البائع أي وسيلة لإلغاء الطلب أو إعادة الباركود إلى قاعدة بياناته.

كما أنه لا توجد طريقة لتحديد ما إذا كان المشتري قد استخدم أيًا من الأرقام التي قد يحاول إرجاعها.

11. تعديل الشروط.

11.1 يخضع قبول البائع لأي طلب لموافقة المشتري على جميع الشروط والأحكام الواردة في هذه الشروط والأحكام، ويفترض موافقة المشتري على هذه الشروط والأحكام بمجرد قبوله كلياً أو جزئياً للسلع أو الخدمات المطلوبة. لا يلزم البائع أي إضافة أو تعديل للشروط والأحكام إلا إذا وافق عليها كتابةً. في حال احتوى طلب الشراء أو أي مراسلات أخرى على شروط أو أحكام مخالفة للشروط والأحكام الواردة في هذه الشروط والأحكام، فإن قبول البائع لأي طلب لا يفسر على أنه موافقة على أي شروط وأحكام إضافية أو معدلة، ولا يُعد تنازلًا أو تعديلاً من جانب البائع لأي من الشروط والأحكام الواردة هنا.

11.2 يحتفظ البائع بالحق، وفقاً لتقديره الخاص، في تغيير الشروط التي بموجتها...
يتم تقديم المنتجات والخدمات. يحل الإصدار الأحدث من الشروط محل جميع الإصدارات السابقة.

12. الإشعارات

12.1 يجب أن يكون أي إشعار يطلبه المشتري من البائع كتابياً وموجاً إلى البائع في مكتبه المسجل، أو مقر عمله الرئيسي، ويجب تسليمه شخصياً أو إرساله بالبريد المسجل إلى العنوان البريدي المذكور في صفحة "اتصل بنا" على هذا الموقع الإلكتروني. وفي حال عدم وجود عنوان بريدي في تلك الصفحة، يمكن إرسال الإشعار إلى عنوان البريد الإلكتروني.

13. القوانين الحاكمة

13.1 تُفصل جميع النزاعات الناشئة عن هذا العقد أو المتعلقة به وتحكم بموجب قوانين المملكة العربية السعودية. ومع ذلك، يجب على العميل رفع أي دعوى قضائية تتعلق بأي معاملة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشوء سبب الدعوى.

14. قابلية الفصل

14.1 إذا ثبت أن أي جزء من هذه الشروط والأحكام غير صالح أو غير قابل للتنفيذ من قبل محكمة مختصة، فسيتم إعادة تعريف المصطلح غير الصالح أو غير القابل للتنفيذ، أو تقديم مصطلح جديد قابل للتنفيذ، بحيث يكون قصد البائع والمشتري موافقين على أحكام هذه الشروط والأحكام قابلة للتنفيذ إلى أقصى حد يسمح به القانون المعامل به.

14.2 إذا كان أي بند من بنود هذا الاتفاق باطلًا أو غير قابل للتنفيذ كلياً أو جزئياً، فلن تتأثر بنود الاتفاق الأخرى بهذا البطلان أو عدم قابلية التنفيذ.

15. الملكية الفكرية

- 15.1 قد تحتوي الرسائل وعروض الأسعار والمقترنات على معلومات سرية وخاصة بالبائع. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أي محتوى أو ملكية فكرية أو أسلوب تقني أو نص مدمج في الوثيقة. ولا يجوز استخدامها أو الكشف عنها أو إعادة إنتاجها، كلياً أو جزئياً، لأي غرض آخر غير تقييم هذه الوثيقة دون موافقة خطية مسبقة من البائع. وتبقى ملكية هذه الوثيقة وجميع المعلومات الواردة فيها للبائع في جميع الأوقات.
- 15.2 يرجى الرجوع إلى إلقاء مسؤولية البريد الإلكتروني فيما يتعلق بالراسلات الكتابية المقدمة عبر البريد الإلكتروني.
- 16.1 الأحكام المذكورة أعلاه هي لصالح الأطراف الموقعة فقط ولا تمنح أي حقوق أو مزايا أو مطالبات لأي شخص أو كيان ليس طرفاً في هذا الاتفاق.
- 16.2. الدقة
- 17.1 تستند جميع المعلومات الواردة في هذا الموقع إلى معلومات حديثة، وبينما يسعى البائع جاهداً لضمان صحة المواد، لا يمكن ضمان دقتها، ولا يقدم البائع أي ضمانات أو إقرارات بشأن دقتها.
- 17.2 سياسة الخصوصية
- 18.1 جميع المعلومات الواردة في هذا الموقع تستند إلى معلومات محدثة. يحتفظ البائع بحقه في تغيير هذا الموقع دون إشعار مسبق. بدخولك إلى هذا الموقع، فإنك تقر وتوافق على هذه التغييرات.
- 18.2 لن يقوم البائع ببيع أو إقراض أو الكشف عن معلومات العملاء الشخصية لأي طرف ثالث غير مشارك في تقديم السلع والخدمات المطلوبة للمشتري.
- 19.1 بالنسبة لمدفوعات بطاقات الائتمان، يتم تشفير بيانات البطاقة باستخدام تقنية SSL ومعالجتها مباشرةً بواسطة Tabby Pay STC Amazon Pay.
- 19.2 لا يتم تخزين أي بيانات للبطاقة في الموقع؛ بل يتم تشفيرها بالكامل.
- 20.1 يمثل هذا الاتفاق كامل الاتفاق بين المشتري والبائع. ويُعتبر تقديم المشتري لطلب الشراء بمثابة قبول لهذه الشروط. وتُلغى هذه الشروط والأحكام جميع المقترنات والعروض والمناقشات والراسلات والاتصالات السابقة المتعلقة بهذه المعاملة. ولا يجوز تعديلها إلا بموجب اتفاقية كتابية لاحقة يوافق عليها البائع.